J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 31 (4): 2109 - 2121, 2006

SOCIO-ECONOMIC IMPACTS OF PROJECTS FINANCED BY THE LOCAL DEVELOPMENT FUND IN SOME VILLAGES IN GHARBIYA GOVERNORATE

Ahmed, M.M.A.
Institute of Agricultural Economy Res., Agric. Res. Center.

المردود الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية في بعض قرى محافظة الغربية

محمد محمد علي أحمد
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – قسم تنمية المجتمع الريفي – مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدف البحث التعرف على المردود الاجتماعي الاقتصادي لمشروعات صندوق التنمية المحلية علي أصحاب تلك المشروعات، بالإضافة إلي اتجاهات غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية نحو تلك المشروعات، وكذلك المشكلات التي تواجه تلك المشروعات ومقترحات المستفيدين من أجل إيجاد حلول ملائمة لتلك المشكلات. وأجري البحث على عينة بلغت ٢٠٠ مبحوثا نصفهم من المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية والنصف الأخر من غير المستفيدين منها، وذلك بأربع قرى بمحافظة الغربية، وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبيان، وذلك خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٥، وبعد جمع البيانات تم تفريغها وتحليلها إحصائياً باستخدام الحصر العددي والنسب المئوية واختبار"T".

هذا وتمثل المردود الاقتصادي لمشرعات صندوق التنمية المحلية في زيادة دخل الأسرة، والميل للادخار، وانخفاض معدل البطالة في الأسرة، وزيادة نسب ملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية كما تمثل المردود الاجتماعي لمشروعات صندوق التنمية المحلية في زيادة درجة المشاركة في المشروعات التنموية، الاستفادة من وقت الفراغ، والمكانة الاجتماعية، التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، الانتماء إلى المجتمع المحلي، الطموح الشخصي وذلك لدى المستفيدين من المشروعات. وأظهرت نتائج البحث وجود اتجاه سلبي لدى غالبية المبحوثين غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية نحو تلك المشروعات، كما أوضحت النتائج أن المشكلات التي تواجه أصحاب المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية تتمثل في المشكلات التالية: انخفاض قيمة القرض الذي يحصلون عليه، طول فترة الإجراءات للحصول علي القرض، المغالاة في الضمانات المطلوبة، ارتفاع قيمة القسط، صعوبة تسويق المنتجات، بالإضافة إلي عدم توافر التدريب على تشغيل المشروع. كما تحددت توصيات البحث للتغلب على تلك المشكلات في زيادة قيمة القروض، إطالة فترة السماح لسداد القرض، تبسيط إجراءات الحصول على القرض، إعداد برامج تدريبية للشباب على المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلي فتح منافذ لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

المقدمة

يعاني المجتمع المصري العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، شأنه في ذلك شأن معظم الدول النامية، وتعتبر مشكلة البطالة من أخطر تلك المشكلات والتي أصبحت تهدد الأمن القومي المصري، وتمثل إهدارا لأهم مورد من موارد التنمية وهو العنصر البشري.

هذا وتعتبر معالجة مشكلة البطالة عن طريق توفير الوظائف للأعداد المتزايدة في سن العمل تعتبر عائق كبير ليس فقط بالنسبة للتنمية المستدامة بل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي أيضا. وتشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة في مصر تبلغ حوالي ٩,٩ %، ونمو قوة العمل نحو ٥,٥ – ٦ % سنويا، أي نحو ٥٥٠,٠٠٠ فرد جديد يدخل قوة العمل كل عام. وسوف تحتاج مصر إلى تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام لإجمالي الناتج المحلي يبلغ على الأقل ٧ % سنويا حتى تنخفض البطالة إلى مستويات يمكن التحكم فيها بدرجة أكبر. ومن أجل تحقيق تلك المستويات من النمو الاقتصادي واستدامتها، يجب تشجيع المدخرات والاستثمارات المحلية والمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلي رفع مستوى كفاءة وقدرات العاملين وكذلك تحسين أداء التصدير وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية.

الاستعراض المرجعي:

تنبهت الدولة لخطورة تلك المشكلة واتخذت العديد من التدابير من أجل مواجهتها والحد من خطورتها، مستفيدة في ذلك بتجارب بعض الدول الأخرى والتي اعتمدت على المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية في مواجهة مشكلة البطالة وحققت نجاحا كبيرا، مثل دول شرق أسيا[1].

هذا وقد بذلت جهود الدولة في هذا الشأن بتوفير وتخصيص عدد من مؤسسات التمويل لعل من أهمها وأقدمها في الإنشاء صندوق التنمية المحلية والذي أنشئ كآلية تمويل في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم (٣١٠) لسنة ١٩٧٨ وبدأ في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩[2]. والذي يهدف إلى التوسع في إقامة المشروعات الصغيرة والارتقاء بمستوى التقنيات الإنتاجية والخدمية في الريف، بهدف توفير فرص عمل للشباب الريفي والمرأة الريفية ورفع مستوى معيشة سكان الريف. وذلك من خلال تشجيع الريفيين على الاقتراض من الوحدات المحلية التابعين لها، والتي يوفر لها الصندوق التمويل اللازم لإقراض الراغبين في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتسويقية.

وقد تعددت وجهات النظر في تعريف المشروع الصغير لعل منها تعريف عبد الحميد[3] والذي يعرفه بأنه مشروع اقتصادي يتخذ شكل كيان مستقل بذاته، ويديره منظم يعمل على التأليف بين عناصر الإنتاج، أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق ليستحوذ على نصيب محدد من هذا السوق ويحقق أهدافا معينة في مقدمتها تحقيق أعلى ربح.

ولما كانت المشروعات الزراعية الصغيرة بشقيها النباتي والحيواني أحد اهتمامات مؤسسات التمويل وخاصة صندوق التنمية المحلية، تقدم لويس[4] تعريفا للمشروع الزراعي الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعتمد على التقنيات الزراعية البسيطة، ويكون صاحب المشروع هو المدير والعامل الرئيسي فيه. وتتميز تلك المشروعات بأنها تتم في المنزل أو بجانبه، ولا يحتاج إلى تراخيص لإقامتها،ولا خبرات فنية أو ادارية متخصصة. وانتاجها بسيط يعتمد على العمل اليدوي، وعلى عدد قليل من العمال غير المهرة. وتستخدم مواد خام اغلبها محلية،ورأس مالها محدود، وتكون دورة رأس المال سريعة، ويتم تسويق المنتج محليا وحجم المبيعات متذبذب.

ويضيف مصطفى[5]، وعريقات[6] ، وعبد الحميد[7] إلى ما سبق عدد من المزايا التي تختص بها المشروعات الصغيرة والتي تؤكد على ضرورة الاهتمام بها والتوسع فيها، من تلك المزايا قدرتها على توفير فرص عمل كثيرة، وتكوين قاعدة عريضة من قوة العمل الماهرة، ودعمها للمشروعات الكبيرة من خلال

---

1 تقرير مجلس الشورى، دور الانعقاد الثاني والعشرون، خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٠٠.

2 إبراهيم محرم (دكتور)، تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية، مطبعة معهد التخطيط القومي، فبراير ٢٠٠١.

3 عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية في تحويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة بالمحليات، المؤتمر العلمي الأول للإدارة المحلية في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مارس ١٩٩٧، ص ٣٣.

4 سمير لويس توفيق (دكتورة)، اتجاه الريفيات نحو بعض المشروعات الصغيرة، نشرة بحثية رقم (١٩٤) معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، ١٩٩٨.

5 عماد الدين مصطفى (دكتور)، نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة الحرفية بجمهورية مصر العربية، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٢، معهد التخطيط القومي، فبراير ١٩٩٥.

6 سمير عبد الحميد عريقات (دكتور)، المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية القرية المصرية، ندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الواحد والعشرين ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية، الإسكندرية، فبراير ١٩٩٨.

7 عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية في تحويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة بالمحليات، المؤتمر العلمي الأول للإدارة المحلية في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مارس ١٩٩٧، ص ٣٣.

مدها بالعمالة الماهرة أو أجزاء من المنتج النهائي للشركات الكبيرة، وحفزها أفراد المجتمع للقيام بالادخار وتنمية الوعي الاستثماري.

ولا شك أن تلك المزايا التي تحققها المشروعات الصغيرة مرتبطة ونابعة من الخصائص التي تتصف بها والتي حددها الشرقاوي[8] في انخفاض حاجتها إلى البنية الأساسية،ومحدودية الاستثمارات المطلوبة لها، وسيادة نمط الملكية الفردية لمشروعاتها، وسهولة صيانتها واعتمادها على الخامات المحلية، وقدرتها العالية على التكيف مع الظروف المتغيرة، وسهولة التوسع فيها وانتشارها الجغرافي، وإمكانية اعتمادها على مصادر غير تقليدية للطاقة.

ويذكر عبد المقصود[9]، وأحمد أن نجاح المشروعات الصغيرة يترتب عليه الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعل من أهمها توفير فرص عمل لشباب الخريجين مما يغنيهم عن السعي وراء الوظائف الحكومية وبالتالي حل مشكلة البطالة، وزيادة الدخول، وارتفاع مستوى معيشة أسرهم، وحسن استغلال وقت فراغهم، ورفع مكانتهم الاجتماعية، وشعورهم بالحرية لكونهم يمتلكون تلك المشروعات ويتحررون من العمل في مشروعات لدى الغير.

وفي إطار الآثار الإيجابية التي تحققها المشروعات الصغيرة كشفت دراسات كل من الشاذلي[10]، وأبو العزايم والخفيف[11]، وعمارة[12]،ومحرم[13] أن المشروعات الصغيرة ترفع ن مستوى معيشة الأسرة الريفية، وتخفض نسبة البطالة خاصة بين شباب الخريجين، وتزيد من وعى الريفيين بأهمية العضوية في المنظمات الاجتماعية، كما ترفع من درجة مشاركتهم في المشروعات التنموية، وزيادة انفتاحهم على العالم الخارجي من خلال زيادة تعرفهم علي وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تحققها المشروعات الصغيرة إلا أنها تواجه بالعديد من المشكلات والعراقيل التي تهدد استمرارها ونجاحها، ومن تلك المشكلات ما يتعلق بالتمويل مثل عدم كفاية الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المانحة، وارتفاع سعر الفائدة على القروض، ومنها ما يتعلق بالإنتاج والتشغيل مثل عدم ملائمة المعروض من العمالة الماهرة لحاجات تلك المشروعات، وصعوبة الحصول على التقنيات الحديثة. وعدم توافر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها، ومنها ما يتعلق بالتسويق مثل عدم توفر المعلومات التسويقية، وانخفاض جودة المنتجات، وصعوبة الحصول على التراخيص، وارتفاع رسوم الخدمات[14].

مشكلة البحث

وبناء علي ما سبق يواجه كثير من المقترضين عديد من المشكلات المتعلقة بمصادر التمويل وشروط الائتمان وكذا فترات السماح وطرق السداد ومن جهة أخري يعاني المقترضون من مشكلات التسويق لمنتجات المشروع وانخفاض أسعار بيع المنتجات بالنسبة للتكلفة. الأمر الذي يعني لبعضهم زيادة فترة دوران رأس المال أو توقفه ومن ثم تعثرهم في سداد أقساط القرض وصعوبة تسييل الأصول الرأسمالية

---

8 ممدوح الشرقاوي (دكتور)، ورقة عمل بحثية ضمن ندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الواحد والعشرين، الاسكندرية، فبراير ١٩٩٨.

9 بهجت محمد عبد المقصود، ومصطفى حمدي أحمد (دكتوران)، بعض الجوانب والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات شباب الخريجين بمحافظة أسيوط، مؤتمر دور الإرشاد في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة للشباب الريفي، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، ١٩٩٩، ص ٥١.

10 سمير السيد الشاذلي، التغير الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

11 محمد جمال ماضي أبو العزايم، وأيمن إبراهيم الخفيف (دكتوران)، التقييم المالي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في محافظة الفيوم، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ٥٤٩.

12 محمود عيسى عمارة، العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية بالوحدات المحلية بمركز قطور – محافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥.

13 إبراهيم محرم (دكتور)، مشاكل واحتياجات المشروعات الصغيرة وفرص التعاون الإقليمي لمواجهتها، ندوة تنمية المشروعات الصغيرة في حوض البحر المتوسط، يونيو ١٩٩٥، ص ٥.

14 إبراهيم محرم (دكتور)، مرجع سابق، يونيو ١٩٩٥، ص١٢.

للمشروع في كثير من الأحيان ومن ثم فشل تلك المشروعات في تحقيق الهدف منها وهو خفض معدلات البطالة ورفع مستوي معيشة المقترضين

أهداف البحث:

في ضوء المشكلة السابق عرضها تحددت أهداف البحث فيما يلي :

١- التعرف على المردود الاقتصادي لمشروعات صندوق التنمية المحلية من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: الدخل الشهري للأسرة، الميل للادخار، معدل البطالة في الأسرة، وملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية.

٢- التعرف على المردود الاجتماعي لمشروعات صندوق التنمية المحلية من خلال المتغيرات الاجتماعية التالية: المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، المكانة الاجتماعية، العضوية في المنظمات، التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، الانتماء إلى المجتمع المحلي، والطموح الشخصي.

٣- التعرف على اتجاهات المبحوثين غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية نحو تلك المشروعات.

٤- التعرف على المشكلات التي تواجه المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية.

فروض البحث :

١- يوجد فرق معنوي بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية التالية: الدخل الشهري للأسرة، الميل للادخار، معدل البطالة في الأسرة، ملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية.

٢- يوجد فرق معنوي بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية التالية: المشاركة في المشروعات التنموية، الاستفادة من وقت الفراغ، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، المكانة الاجتماعية، العضوية في المنظمات الاجتماعية، التعرض لوسائل الاعلام الجماهيري، الانتماء إلى المجتمع المحلي، والطموح الشخصي.

ولاختبار صحة هذين الفرضين تم وضعهما في صورتهما الصفرية والتي تنص على عدم وجود فرق معنوي.

الطريقة البحثية

أجري البحث بمحافظة الغربية وذلك لكونها من أكبر المحافظات على مستوى الجمهورية من حيث عدد المقترضين لعمل مشروعات صغيرة من صندوق التنمية المحلية (٥٠٤٤ مستفيد)[١٥] في الفترة من عام ١٩٩٢ إلي ٢٠٠٢، وتم اختيار أكبر أربعة مراكز من المراكز الإدارية لمحافظة الغربية وذلك من حيث عدد المقترضين من صندوق التنمية المحلية ومن كل مركز تم اختيار أكبر قرية من حيث عدد المقترضين من صندوق التنمية المحلية فكانت على النحو التالي: قرية شبرا بابل مركز المحلة الكبرى، وشوني مركز طنطا، وأبلو الغار مركز كفر الزيات، وصان الحجر مركز بسيون، ومن كل قرية من القرى الأربع المختارة للدراسة تم اختيار ٢٥ مبحوثا بطريقة عشوائية ممن حصلوا على قروض من صندوق التنمية المحلية وأقاموا مشروعات صغيرة، و٢٥ مبحوثا من نفس القرية ولم يحصلوا على قروض. ويوضح الجدول رقم (١) عدد المستفيدين وقيمة القرض وقيمة المشاركة وكذلك جملة الاستثمار علي مستوي القري موضع الدراسة.

جدول (رقم ١): بيان بقرى العينة والمراكز التابعة لها بمشروعات صندوق التنمية المحلية بمحافظة الغربية في الفترة من ١٩٩٢ إلي ٢٠٠٢ (القيمة بالألف جنيه)

المركز	القرية	عدد المستفيدين	قيمة القرض	قيمة المشاركة	جملة الاستثمار
المحلة الكبرى	شبرا بابل	٣٤٤	٥١	٣٩٤	٤٤٥
طنطا	شوني	١٤٣	٢٧٠	١٧٣	٤٤٣
كفر الزيات	أبلو الغار	١٥٩	٢٦٧	١٦٠	٤٢٧
بسيون	صان الحجر	٣٠٥	٦٩١	٦٠٥	١٢٩٦

المصدر: بيانات من صندوق التنمية المحلية

[١٥] مصدر البيانات: الوحدات المحلية بالمراكز وسجلات صندوق التنمية المحلية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ٢٠٠٢.

وعليه بلغ إجمالي عينة البحث ٢٠٠ مبحوث نصفهم من المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية، والنصف الاخر من غير المستفيدين. وتم جمع بيانات البحث بواسطة استمارة استبيان اشتملت على البيانات التالية:

- بيانات عامة عن المستفيدين: السن، والحالة التعليمية، وتاريخ الحصول على القرض، وقيمة القرض، ونوع المشروع الذي أقامه.
- بيانات عن المردود الاقتصادي للمشروعات: الدخل الشهري للأسرة، الميل للادخار، معدل البطالة في الأسرة، ملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية.
- بيانات عن المردود الاجتماعي للمشروعات: درجة المشاركة في المشروعات التنموية، الاستفادة من وقت الفراغ، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، العضوية في المنظمات الاجتماعية، التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، الانتماء إلى المجتمع المحلي، والطموح الشخصي.
- بيانات عن المشكلات التي تواجه المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية.

وبعد الوصول باستمارة الاستبيان إلى صورتها النهائية، تم إجراء اختبار مبدئي لها على ٢٠ مبحوثا من قرية شونى مركز طنطا، واتضح صلاحية الاستبيان، وأن البيانات المتحصل عليها تحقق أهداف البحث وفروضه. وجمعت البيانات الميدانية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٥. وقد تم جمع البيانات وتفريغها وجدولتها وتحليلها باستخدام التكرار، النسب المئوية، واختبار "T" للفرق بين متوسطين. هذا وتنحصر معظم مجالات إقراض الصندوق فيما يلي: **المشروعات الإنتاجية:** إنتاج حيواني (ماعز وأغنام)، تصنيع زراعي. الصناعات البيئية والحرفية والمغذية لصناعات أخري. **المشروعات التسويقية:** أنشطة التجميع، الفرز، التجهيز، التعبئة، التخزين، النقل والتوزيع، وتسويق المنتجات. **المشروعات الخدمية ذات العائد المالي:** جمع المخلفات ومعالجتها، الإصلاح والصيانة للميكنة الزراعية، محطات الوقود، خدمات الري. ويوضح الجدول التالي مجالات مشروعات التنمية المحلية علي مستوي المراكز الأربع موضع الدراسة بمحافظة الغربية.

جدول (رقم ٢): بيان بمجالات مشروعات التنمية المحلية علي مستوي المراكز الأربع موضع الدراسة بمحافظة الغربية في الفترة من ١٩٩٢ إلي ٢٠٠٢

مجال المشروع	مشروعات إنتاجية					مشروعات تسويقية	مشروعات خدمية ذات عائد		
	الدواجن	إنتاج حيواني	ألبان	مناحل	ورش حرفية	منافذ بيع ومحلات تجارية	مضارب ومطاحن	ميكنة زراعية	وسائل نقل
طنطا	٢	٤٤٥	–	٢٦	٨٠	٩٥	٧	٣٠	٢٠
المحلةالكبري	٢٢٧	٤٤٩	٥٤	٥٥	٨٩	١٤٢	٢	١٩	٣٧
بسيون	٢٦	٤١٢	٤٠	٣٣	٢٤	٨	٢	١٩	١١
كفر الزيات	٤١	٣١٥	١	٨٥	٣٧	٧٦	٣	٢٩	٧
الإجمالي	**296**	**1621**	**95**	**199**	**230**	**321**	**14**	**97**	**75**

المصدر: بيانات من صندوق التنمية المحلية

نتائج البحث

أولا: المردود الاقتصادي لمشروعات صندوق التنمية المحلية :

ينص الفرض الإحصائي الأول على أنه " لا يوجد فرق معنوي بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية التالية: الدخل الشهري للأسرة، والميل للادخار، والبطالة في الأسرة، وملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية.

ولاختبار صحة الفرض الإحصائي الأول، تم استخدام اختبار "T" للفرق بين متوسطين، حيث اتضح من نتائج بالجدول رقم (٣) وجود فروق معنوية بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين منها في المتغيرات الاقتصادية التالية : الدخل الشهري للأسرة، والميل للادخار، والبطالة في الأسرة، وملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية. وبلغت قيم "T" المحسوبة على الترتيب : ٦,٠٩٢، ٤,٨٥، ٣,٤٨، ٣,٧٩. وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية، وأن تلك الفروق لصالح المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية.

جدول (رقم ٣): قيم اختبار "ت" للفرق بين متوسطين للمتغيرات الاقتصادية المدروسة

المتغيرات الاقتصادية	المتوسط الحسابي للمستفيدين	المتوسط الحسابي لغير المستفيدين	قيمة "T" المحسوبة
الدخل الشهري للأسرة	٥٥٦٥	٢٤٧	٦,٠٩٢**
الميل للادخار	٥,١٩	٢,٧٦	٤,٨٥**
حجم البطالة في الأسرة	٠,٩٣	٢,١٣	٣,٤٨٢**
ملكية الأجهزة الكهربية والمنزلية	٦,٤٥	٣,١٧	٣,٧٩**

**معنوي عند مستوي ٠,٠١

وبناءا على تلك النتائج فانه يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل والقائل بوجود فروق معنوية بينهما.

وعلى هذا يتضح أن لمشروعات صندوق التنمية المحلية مردود اقتصادي إيجابي على المستفيدين منها. وقد تمثل هذا المردود في زيادة الدخل الشهري للمستفيدين من تلك المشروعات عن غيرهم من أفراد المجتمع، وذلك للعائد الذي تحققه تلك المشروعات لأصحابها. ونتيجة ارتفاع مستوى طموح أصحاب تلك المشروعات ورغبتهم في التوسع المستقبلي لها، فإن الميل للادخار لديهم يكون أعلى من غيرهم، لمواجهة أية ظروف طارئة في المشروع، وتعتبر العمالة الأسرية المصدر الأساسي للعمل في تلك المشروعات. لهذا فإن معدل البطالة في الأسرة التي لديها مشروع كان أقل من نظيره غيرها من الأسر، ولا شك أن ارتفاع مستوى الدخل لدى المستفيدين يدفعهم ويشجعهم لتحسين مستواهم المعيشي وذلك باقتنائهم للأجهزة الكهربية والمنزلية الحديثة.

ثانيا: المردود الاجتماعي لمشروعات صندوق التنمية المحلية :

ينص الفرض الإحصائي الثاني على أنه " لا يوجد فرق معنوي بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية التالية : المشاركة في المشروعات التنموية، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية، والمكانة الاجتماعية، والاستفادة من وقت الفراغ، والعضوية في المنظمات الاجتماعية، والتعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، والانتماء إلى المجتمع المحلي، والطموح الشخصي ".

ولاختبار صحة الفرض الثاني، تم استخدام اختبار " T " للفرق بين متوسطين، حيث اتضح من النتائج بالجدول رقم (٤) وجود فروق معنوية بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين منها من حيث المتغيرات الاجتماعية التالية : المشاركة في المشروعات التنموية، والاستفادة من وقت الفراغ، والمكانة الاجتماعية، والتعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، والانتماء إلى المجتمع المحلي،والطموح الشخصي، وبلغت قيم "T " المحسوبة على الترتيب : ٤,١٥، ٢,٩٢، ٢,٧٤، ٤,٦٢، ٥,٣٨، ٣,٨٦ وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية.

بينما لم يتضح وجود فروق معنوية بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين بالنسبة لمتغيري: المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، والعضوية في المنظمات الاجتماعية.

وبناء على تلك النتائج فانه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية التالية: المشاركة في المشروعات التنموية، والاستفادة من وقت الفراغ، والمكانة الاجتماعية، والتعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، والانتماء إلى المجتمع المحلي، والطموح الشخصي. وإمكانية قبول الفرض البديل والقائل بوجود فروق معنوية بين المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وغيرهم من غير المستفيدين بالنسبة لتلك المتغيرات.

جدول (٤): قيم اختبار "T" للفرق بين متوسطين للمتغيرات الاجتماعية المدروسة

المتغيرات الاجتماعية	المتوسط الحسابي للمستفيدين	المتوسط الحسابي لغير المستفيدين	قيمة "T" المحسوبة
المشاركة في المشروعات التنموية	٤,٣٦	٣,٧١	٤,١٥٢**
الاستفادة من وقت الفراغ	٣,٢٩	١,٥٧	٢,٩٢٣**
المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	١٣,٢٢	١٢,٤١	١,٦٠٣
المكانة الاجتماعية	٢,٠٩	١,٥٦	٢,٧٤٣**
العضوية في المنظمات الاجتماعية	١,٨٣	١,١٦	١,٠٩
التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري	٨,٤٢	٥,٣٩	٤,٦٢٣**
الانتماء إلى المجتمع المحلي	١٤,٨٥	١٢,٨٧	٥,٣٨٢**
الطموح الشخصي	٩,٦٤	٦,٢٥	٣,٨٦١**

**معنوي عند مستوي ٠,٠١

كما يمكن إجمال النتائج في أن مشروعات صندوق التنمية المحلية لها مردود إيجابي على المستفيدين منها حيث زادت مشاركتهم في المشروعات التنموية التي تنفذ بقراهم لتوفر القدرة المادية لديهم من دخل تلك المشروعات، ورغبتهم في النهوض بقريتهم وتنميتها، ولكونهم أكثر استفادة من وقت فراغهم الذي يشغلونه في العمل بمشروعاتهم وبالتالي يعود عليهم بزيادة الدخل، وارتفاع مستوى المعيشة، وهو ما انعكس في حراكهم الاجتماعي عن غيرهم من غير المستفيدين، إضافة إلى زيادة انفتاحهم الثقافي سواء من خلال تعرضهم لطرق الاتصال الجماهيري، أو ترددهم على مصادر المعلومات المختلفة، وذلك للحصول على المعلومات والخبرات اللازمة لتشغيل مشروعاتهم، أو البحث عن منافذ لتسويق منتجاتهم بشروط أفضل، ولا شك أن النجاح الذي يحققه المستفيدون يدفعهم إلى المزيد من النجاح وقد اتضح ذلك من ارتفاع مستوى الطموح الشخصي لدى المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية عن غيرهم من غير المستفيدين، حيث يسعون إلى التوسع في مشروعاتهم أو إقامة مشروعات جديدة في مجالات أخرى.

ثالثا: اتجاه المبحوثين غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية نحو تلك المشروعات :
تشير النتائج بالجدول رقم (٥) إلى أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥٤%) من غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية لديهم اتجاه سلبي نحو تلك المشروعات، وأن (٢٩%) من المبحوثين اتجاههم محايد نحو تلك المشروعات، وأن أقل نسبة من المبحوثين (١٧%) اتجاههم إيجابي نحوها.

جدول (٥): توزيع المبحوثين غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية وفقاً لاتجاهاتهم نحو تلك المشروعات

الاتجاه	%
سلبي	٥٤
محايد	٢٩
إيجابي	١٧
الإجمالي	١٠٠

ويتضح من تلك النتائج إجمالا انخفاض اتجاه المبحوثين غير المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية نحو تلك المشروعات، وهو ما قد يرجع إلى عدم توفر المعرفة الكافية لديهم عن تلك المشروعات سواء من حيث كيفية الحصول على القرض، أو نتيجة للخبرات السلبية وتعثر السداد لبعض الشباب حيال تلك المشروعات نتيجة لظروف تسويقية أو تمويلية.

ولا شك أن ذلك يتطلب بذل المزيد ن الجهود الإعلامية والإرشادية خاصة مع الشباب الريفي بنوعيه الذكور والإناث من أجل تكوين اتجاه إيجابي لديهم نحو المشروعات الصغيرة، وذلك لما تمثله تلك المشروعات من إمكانية مواجهة مشكلات عديدة لعل من أخطرها البطالة والفقر وانخفاض الإنتاج، واستيراد الكثير من السلع الأساسية، وقد ساعد على ذلك تقديم بعض التسهيلات للشباب مثل زيادة قيمة القروض الممنوحة، وخفض سعر الفائدة، وإطالة فترة السماح للسداد بما يشجع الشباب على تكوين اتجاه إيجابي نحو تلك المشروعات وبالتالي يدفعهم إلى إقامتها مستقبلا.

رابعا: المشكلات التي تواجه المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية :

تبين من النتائج بالجدول رقم (٦) وجود العديد من المشكلات التي تواجه المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية، على قمة تلك المشكلات انخفاض قيمة القرض كما ذكر (٨٦%) من المبحوثين حيث لا يكفي القرض الذي يتم صرفه لإقامة المشروع.

ويشكو ما يزيد عن (٨١%) من المبحوثين من طول فترة إجراءات الحصول على القرض، وقد يرجع ذلك إلى التأخير في استيفاء المستندات الخاصة بالقرض بمقر الصندوق بالقاهرة، وذلك لمرور تلك المستندات بعدة مستويات إدارية بدءا من الوحدة المحلية بالقرية مرورا بالمركز والمحافظة وأخيرا إدارة الصندوق بالقاهرة المنوط بفحص المستندات والموافقة على القرض في حالة استيفائها ومطابقتها للمعايير المتفق عليها بالصندوق.

وقد عانى (٧٩%) من المبحوثين من المغالاة في الضمانات المطلوبة حيث يحرص الصندوق على توفر الضمانات كما يحتفظ بحقه في امتلاك المشروع لحين الانتهاء من سداد القرض. (وهو ما يمثل مشكلة تواجه المقترضين)

وفي المرتبة الرابعة جاءت مشكلة ارتفاع قيمة القسط وأجاب بذلك ما يزيد عن (٦٣%) من المبحوثين وقد ترجع معاناة أصحاب المشروعات من ارتفاع قيمة القسط إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وصعوبة تسويق منتجات المشروع وبالتالي لا تتوفر لديهم السيولة الكافية لسداد أقساط قروضهم.

وجاء في المرتبة الخامسة من المشكلات، مشكلة قصر فترة سماح سداد القرض، وأجاب بذلك (٥٦%) من المبحوثين، هذا على الرغم من أن السداد للقرض يبدأ بعد أول دورة للإنتاج، وقد يرجع ذلك إلى ما سبق ذكره من تعثر المشروع في بداية التشغيل لدرجة أن بعضها يفشل، ومن يقدر على مواجهة الصعاب في الفترة الأولى ينطلق بعد ذلك وينجح.

واستكمالا للمشكلات الخاصة بالإقراض تأتي مشكلة ارتفاع تكلفة الحصول على القرض، وأجاب بذلك حوالي (٥٠%) من المبحوثين وربما يعزي ذلك إلى تعدد جهات الإشراف على القرض بدءا من الوحدة المحلية إلى المركز ثم المحافظة وأخيرا إدارة الصندوق بالقاهرة وارتفاع تكلفة الانتقالات بين تلك المستويات الإدارية.

جدول (٦): آراء المبحوثين المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية في المشكلات التي تواجههم

المشكلات	%
١. انخفاض قيمة القرض الذي يقدمه صندوق التنمية المحلية	٨٦
٢. طول الإجراءات المطلوبة حتى الحصول على القرض	٨١
٣. المغالاة في الضمانات المطلوبة من طالب القرض	٧٩
٤. ارتفاع قيمة القسط المطلوب سداده على القرض	٦٣
٥. قصر فترة سماح القرض	٥٦
٦. ارتفاع المصروفات الإدارية على القرض	٤٩
٧. صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة	٤٧
٨. صعوبة التعامل مع مسئولي الوحدات المحلية	٤٣
٩. عدم توفر التدريب للشباب على المشروعات الصغيرة خاصة الحديثة	٣١
١٠. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج	٢٥
١١. انخفاض سعر بيع المنتج بالنسبة لتكلفته	٢١

وفي المرتبة السابعة جاءت مشكلة صعوبة تسويق المنتجات بأسعار تنافسية، وأجاب بذلك (٤٧%) من المبحوثين، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة نتيجة استفادة المشروعات الكبيرة من وفورات السعة في الإنتاج كما قد يعزي ذلك لعدم جودة دراسات السوق وتمسك المقترض بنوعية محددة من المشروعات تقليدا لآخرين صادفوا نجاحا في مشروعات مشابهة.

وكانت المشكلة التالية لذلك صعوبة التعامل مع مسئولي الوحدة المحلية، ويرى ذلك (٤٣%) من المبحوثين، وقد يرجع ذلك إلى كثرة المستندات التي يطالبها المسئولون عن الإقراض بالوحدات المحلية وعدم تفهم المقترض لأهمية تلك المستندات بل يدرك أن هناك تعنت من المسئولين بالوحدة المحلية.

وفي المرتبة التاسعة جاءت مشكلة عدم حصول المقترض علي التدريب المناسب لإدارة وتشغيل المشروعات الصغيرة، وأجاب بذلك (٣١%) من المبحوثين، وخاصة على المشروعات غير التقليدية والجديدة التي لا تتوافر لديهم خبرات سابقة عنها، وهو ما يستوجب إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتأهيلهم وزيادة فرص نجاح تلك المشروعات.

وجاء في المرتبة العاشرة مشكلة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وأجاب بذلك حوالي (٢٥%) من المبحوثين نظرا لإلغاء الدعم علي مستلزمات الإنتاج واحتكارها من قبل التجار مما أدي إلي ارتفاع أسعارها.

وأخيرا جاءت مشكلة انخفاض سعر بيع المنتج مقارنة بتكلفته، وذكر ذلك حوالي (٢١%) من المبحوثين ويتفق ذلك مع المشكلة السابقة من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التشغيل مما يؤثر على هامش الربح الذي يحققه المشروع.

مما سبق عرضه من المشكلات التي تواجه المستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية يتضح تعددها وتنوعها وإن كانت المشكلات الخاصة بالإقراض وسبل الحصول على القرض وسعر الفائدة عليه تعتبر من المشكلات الرئيسية والتي يجب العمل توفير فرص لنجاح تلك المشروعات وزيادة إقبال الشباب عليها.

التوصيات والمقترحات لمواجهة مشكلات مشروعات صندوق التنمية المحلية:

- زيادة قيمة القرض الذي يتم صرفه من أجل إقامة وتجهيز المشروع علي أكمل وجه بدلا من القصور والعجز في التنفيذ الذي يؤثر على إنتاجية المشروع وفرص نجاحه.
- إطالة فترة السماح لسداد القرض حيث لوحظ أن سداد القرض يبدأ بعد أول دورة إنتاج، وتلك فترة غير كافية لأن يكون المشروع قادر على سداد أقساطه من الأرباح التي يحققها.
- تبسيط إجراءات الحصول على القرض سواء من حيث المستندات المطلوبة أو تقصير مدة الحصول على القرض.
- عدم المغالاة في الضمانات المطلوبة لأنها تقف حجر عثرة أمام الكثير من الشباب الراغب في الحصول على قرض لإقامة مشروع صغير، وبالتالي يجب تسهيل إجراءات حصول هؤلاء الشباب على القروض من جميع الجهات المانحة لتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة والتغلب على مشكلة البطالة التي تواجه أعداد كبيرة من الشباب.
- عقد دورات تدريبية لتدريب الشباب على المشروعات الصغيرة خاصة في مجال إدارة المشروع، وتقديم المعونة الفنية لهم بما يساعدهم على النجاح في مشروعاتهم الصغيرة.
- تطوير العلاقة بين الموظفين القائمين على الإقراض وبين طالبي القروض، بما يشجع الشباب على التعامل مع صندوق التنمية المحلية والحصول على القروض وإقامة مشروعات جديدة.
- فتح منافذ تسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة وإقامة معارض دائمة في المدن الكبرى لتسويق وعرض منتجات المشروعات الصغيرة، بما يساعد الشباب على تسويق إنتاجهم بأسعار مناسبة تحقق لهم هامش ربح يشجعهم على الاستمرار في المشروع ويحفز غيرهم لإقامة مشروعات جديدة.

المراجـــع

١- إبراهيم محرم (دكتور)، تجربة صندوق التنمية المحلية في التنمية الشاملة والتصنيع التكاملي للقرية المصرية، مطبعة معهد التخطيط القومي، فبراير ٢٠٠١.

٢- إبراهيم محرم (دكتور)، مشاكل واحتياجات المشروعات الصغيرة وفرص التعاون الإقليمي لمواجهتها، ندوة تنمية المشروعات الصغيرة في حوض البحر المتوسط، يونيو ١٩٩٥، ص ٥.

٣- بهجت محمد عبد المقصود، ومصطفى حمدي أحمد (دكتوران)، بعض الجوانب والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات شباب الخريجين بمحافظة أسيوط، مؤتمر دور الإرشاد في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة للشباب الريفي، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، ١٩٩٩، ص ٥١.

٤- تقرير مجلس الشورى، دور الانعقاد الثاني والمشرون، خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٠٠.

٥- سمير السيد الشاذلي، التغير الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

٦- سمير عبد الحميد عريقات (دكتور)، المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية القرية المصرية، ندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الواحد والعشرين ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية، الإسكندرية، فبراير ١٩٩٨.

٧- سمير لويس توفيق (دكتورة)، اتجاه الريفيات نحو بعض المشروعات الصغيرة، نشرة بحثية رقم (١٩٤) معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ١٩٩٨.

٨- عبد المطلب عبد الحميد (دكتور)، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية في تحويل الاستثمار في المشروعات الصغيرة بالمحليات، المؤتمر العلمي الأول للإدارة المحلية في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مارس ١٩٩٧، ص ٣٣.

٩- عماد الدين مصطفى (دكتور)، نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة الحرفية بجمهورية مصر العربية، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٢، معهد التخطيط القومي، فبراير ١٩٩٥.

١٠- محمد جمال ماضي أبو العزايم، وأيمن إبراهيم الخفيف (دكتوران)، التقييم المالي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في محافظة الفيوم، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ٥٤٩.

١١- محمود عيسى عمارة، العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية بالوحدات المحلية بمركز قطور – محافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥.

١٢- ممدوح الشرقاوي (دكتور)، ورقة عمل بحثية ضمن ندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الواحد والعشرين، الإسكندرية، فبراير ١٩٩٨.

استمارة الاستبيان للمستفيدين من مشروعات صندوق التنمية المحلية

الاســـــــــــم:

١ – ممكن تقولى على البيانات التالية عنك؟

السن	الحالة	القرض		نوع	ملاحظات
	التعليمية	تاريخ	قيمة	المشروع	

٢- وعندك ايه في بيتك من الأجهزة الكهربائية والمنزلية دى؟

الأجهزة	الملكية	تابع الأجهزة	الملكية
تليفزيون		مكواة	
راديو كاسيت		تليفون	
ثلاجة		فيديو	
بوتاجاز		جهاز تكييف	
مروحة		أجهزة أخرى	

٣- هل زاد الدخل مع إقامة وتشغيل المشروع؟ نعم لا ايه هي قيمة الزيادة؟ ( )

٤- هل يوجد لديك أولاد عاطلين؟ نعم لا وكم عددهم؟ ( )

٥- ايه هي درجة مشاركتك فيما يلي؟

درجة المشاركة في المشروعات التنموية	المال	الجهد العمل	الرأي	تسهيل الإجراءات
بناء مسجد				
بناء مدرسة				
توصيل مياه شرب				
تمهيد طريق				
بناء وحدة صحية				

٧ – ممكن تقولى ايه رأيك في العبارات التالية؟

الاستفادة من وقت الفراغ	موافق	سيان	غيرموافق
بتشغل وقت فراغك في عمل منتج			
العمل في المشروع مخلاش عندي وقت فراغ			
وقت الفراغ ما يجيش من وراه الا المشاكل			
الفاضي يعمل قاضي			

٨ – ايه هي درجة قيامك بالحاجات اللى حقولك عليها دى؟

المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	دايما	أحيانا	نادرا	لا يحدث
- تبادل الزيارات مع أهل البلد.				
- أداء واجب العزاء في المآتم بالبلد والبلاد المجاورة.				
- حضور الأفراح التي تتم في القرية.				
- القيام بجمع التبرعات للمنكوبين من أهل البلد				
- مزاملة الآخرين في أعمال الزراعة.				
- تبادل الآلات والحيوانات الزراعية مع أهل البلد.				
-الاشتراك في حملات نظافة شوارع وتشجير البلد.				

٩- وباترى انت عضو في ايه من المنظمات دى؟ ومستوى عضويتك فيها؟

المنظمـــــــــــــــات	عضو عادى	عضو مجلس ادارة
- الجمعية التعاونية الزراعية.		
- المجلس الشعبي المحلي.		
- جمعية تنمية المجتمع.		
- النادي الريفي.		
- مجلس الآباء.		
- رابطة مستخدمي مياه الري.		

١٠ - وايه هي درجة قيامك بالحاجات اللى حقوك عليها؟

التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري	دايما	أحيانا	نادرا	لا يحدث
سماع الراديو				
مشاهدة التلفزيون				
مشاهدة القنوات الفضائية				
قراءة الجرائد والمجالات				
المعارض الكبري				

١١ - وايه هي درجة قيامك بالحاجات اللى حقوك عليها؟

الانتماء إلي المجتمع المحلي	دايما	أحيانا	نادرا	لا يحدث
- المساهمة في حل المشكلات الزراعية في البلد.				
- التدخل لفض النزاعات بين أهل البلد.				
- السعي لجمع تبرعات من الناس لعمل مشروعات تفيد البلد.				
- السعي لحل مشاكل أهل البلد مع المصالح الحكومية.				
- تقدم المشورة لأهل البلد في أمور تخص زراعتهم.				
- تقدم المشورة لأهل البلد في أمور تخص حياتهم.				

١٢ -وايه هي درجة قيامك بالحاجات اللي حقوك عليها؟

الطموح الشخصي	دايما	أحيانا	نادرا	لا يحدث
لو جاء إلي اي فرصة تعليم في أي سن لا ارفضها				
بسعي باستمرار لازود دخلي				
احب أعلم ولادي أحسن تعليم				
أسعي باستمرار لمعرفة كل جديد في الحياه				

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 31 (4), April, 2006

SOCIO-ECONOMIC IMPACTS OF PROJECTS FINANCED BY THE LOCAL DEVELOPMENT FUND IN SOME VILLAGES IN GHARBIYA GOVERNORATE

Ahmed, M.M.A.
Institute of Agricultural Economy Res., Agric. Res. Center.

ABSTRACT

This research aims at identifying the socio-economic impacts on beneficiaries of some projects financed by the Local Development Fund, and recognizing the tendency of the non beneficiaries at the same area. In addition to that, it discovers the common problems in such projects to propose alternative solutions for the side of the beneficiaries.

It was applied in 4 villages in Gharbiya Governorate with a sample size of 200 studied farmers (100 beneficiaries from the Local Development Fund and another 100 of non beneficiaries' category). A questionnaire was designed for collecting the primary data during the period of October and November 2005. The analysis process has dependent on using statistical analysis of means, percentages, and T test.

The main criteria of the economic impact were represented by: the increase of family income, the save tendency, the degree of decreasing the unemployment level in the family, the increase of having electric appliances. Furthermore, the main criteria of the social impact were represented by: the degree of participation in developing projects, the degree of leisure time utilization, social status, the exposition to the various mass media, the loyalty to local society, and personnel ambition of the projects beneficiaries.

The results showed that there are negative tendencies of the majority of non beneficiaries to the projects financed by the Local Development Fund. Moreover, the research identified the common problems of these projects which are: decrease of the credit line approval, long chain procedures for getting the proposed credit, the exaggeration of credit guarantees (collateral), the raise of the loan installment, difficulty of the product marketing, and lack of training on managing project.

This research recommends various activities to overcome the said problems which can be determined as follow: increase the credit value, raise the grace period, simplify the credit procedures, organize training programs on managing project for youth, and create effective marketing channels for the small project products.